

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة الثلاثمائة والثامنة والأربعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس ٥ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد فانتشيغ بوريفندورج.....(منغوليا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-08395(A)



* 1 6 0 8 3 9 5 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): افتتح الجلسة العامة ١٣٤٨ لمؤتمر نزع السلاح.

الزملاء الموقرون، اسمحوا لي في هذه المرحلة أن أعلق الجلسة حتى يتسنى لي الذهاب إلى الصالون الفرنسي لأرحب بضيفنا الأول اليوم، السيد لوندغ بوريفسورين، وزير خارجية منغوليا. عُلقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا اليوم، السيد لوندغ بوريفسورين، وزير خارجية منغوليا. وأشكر معاليكم على مخاطبتكم مؤتمر نزع السلاح ويسرني ويشرفني أن أدعوكم إلى أخذ الكلمة.

السيد بوريفسورين (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري وواجبي أن أخطب مؤتمر نزع السلاح ومنغوليا تضطلع بمسؤولية رئاسة المؤتمر الكبيرة، وأود، باسم حكومة منغوليا، أن أعرب عن خالص تقديري لكل أعضاء المؤتمر لدعمهم وفدي خلال رئاسته.

إننا مجتمعون هنا لأننا نؤمن برؤية جسورة لعالم خلو من الأسلحة النووية ونحن مجتمعون هنا لما تعهدنا والتزمنا به من النهوض بالخطوة الطويلة العهد الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية. وعلى ذلك، فإنني أؤمن بأن المؤتمر، بوصفه المنتدى التفاوضي الدائم للنزع المتعدد الأطراف للسلاح، يضطلع بدور أكبر ومسؤولية أعظم لإحراز تقدم نحو بلوغ هدف تهيئة عالم أكثر أمناً.

وثمة حاجة ملحة لإعادة المؤتمر إلى حقل عمله. وعلى الرغم من أن المؤتمر غير مخصص للتداول، فإن ما ينعش نفسي أنه قد وجد خلال السنة المنصرمة سبلاً لمواصلة مناقشاته بشأن مسائل جوهرية، وبذل جهود خلاقية للتغلب على جمود الموقف. ونحن نؤمن بأن من المهم مواصلة جهودنا على هذا الدرب. ولذلك تسعى منغوليا، أثناء رئاستها للمؤتمر، للدفع بهذه العملية قدماً على أساس أعمال المؤتمر السابقة. والاستفادة من الاقتراحات والتوصيات المقدمة من أعضاء المؤتمر. ويحدوني أمل كبير في أن تؤدي مشاريع المقترحات المتعلقة بإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل، ووضع جدول زمني للأنشطة لدورة المؤتمر لعام ٢٠١٥، وإنشاء فريق عامل غير رسمي معني بأساليب العمل، إلى مساعدة المؤتمر في أداء عمله.

وبالنظر لكون منغوليا عضواً في المجتمع الدولي، وعضواً في الآلية الدولية لنزع السلاح، ودولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فهي ملتزمة التزاماً راسخاً بعدم الانتشار والنزع الكامل للأسلحة النووية. وتدعم منغوليا مبادرات وتطورات عدم الانتشار ونزع السلاح، بما في ذلك المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، التي تسعى إلى التصدي

للتحديات الأمنية التي يشهدها زماننا. ونحن نرى أن هذه الجهود كلها سوف تقودنا إلى إحراز تقدم تام، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، التي يشترط احتفاظها بلزومها ومصداقيتها وفعاليتها. ونأمل أن يخطو مؤتمر عام ٢٠١٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خطوة كبرى صوب إنجاز أهداف المعاهدة.

فمعاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية لنزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار النووي، وهي جزء أساسي من نظام الأمن العالمي. وعلى ذلك، تضم منغوليا صوتها إلى النداء الموجه لكل الدول الأطراف في المعاهدة بألا تدخر جهداً من أجل تحقيق العالمية للمعاهدة.

ولقد مضى ما يقرب من ٢٠ سنة على فتح الباب لتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. غير أن هذه القاعدة تظل هشة بدون الأثر الملزم قانوناً لدخول المعاهدة حيز النفاذ. ومن ثم شاركت منغوليا في البيان الوزاري المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. التي اعتمدها الاجتماع الوزاري السابع في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وتناشد الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ أن تسارع إلى التصديق على المعاهدة للتمكين من دخولها حيز النفاذ.

وتبذل منغوليا جهوداً لتعزيز عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بانضمامها إلى جميع الأطر الدولية الرئيسية، وهي تواصل تنفيذ التزاماتها تنفيذاً كاملاً بموجب الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة. وتتخذ منغوليا أيضاً على الصعيد الوطني تدابير لإنشاء آلية محلية للرصد في هذا الصدد، واعتمدت مجموعة من القوانين التشريعية التي تحظر على أي طرف فاعل من غير الدول صنع الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو استحداثها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها، وبخاصة لأغراض إرهابية.

وتؤيد منغوليا دائماً بقوة نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وتبذل جهوداً للإسهام في السلام والأمن الدوليين بتعزيز حالة خلوها من الأسلحة النووية علماً بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية قد ثبت أنه تدبير إقليمي فعال لعدم الانتشار ونزع السلاح. وهكذا تواصل منغوليا جهودها في هذا الاتجاه داعمة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ويتعين تعزيز القائم من هذه المناطق، كما يتعين اتخاذ تدابير لتعزيز إنشاء مناطق جديدة، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا.

وتعتبر منغوليا مؤتمر نزع السلاح الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح، وهي تتطلع إلى حل جاد للجمود الراهن في المؤتمر. ونأمل أن يبدي جميع أعضاء

المؤتمر الإرادة السياسية اللازمة لضمان بدء عمله الأساسي. كما نؤمن، في ظل الحالة الراهنة، بالحاجة إلى استكشاف نهج مبتكرة للتمكن من استئناف مفاوضات مجددة لنزع السلاح.

والشعب المنغولي شعب مضياف ويسعى دائماً إلى إيجاد حل جماعي للقضايا الصعبة. وعليه، فإننا نؤمن بأننا بحاجة إلى إجراء حوار وإلى بناء توافق في الآراء. وعلينا ألا ندخر جهداً للتحرك نحو نزع السلاح النووي واتخاذ خطوة جسورة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزير بوريفسورين على بيانه وعلى ما وجهه من كلمات طيبة للمؤتمر. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة برهة قصيرة لمرافقة الوزير بوريفسورين إلى خارج قاعة المجلس.

علقت الجلسة فترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أرحب بضيفنا السيد إبراهيم الجعفري، وزير خارجية العراق. أشكر معاليكم لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. وأنه من دواعي السرور والشرف لي أن أدعو معاليكم إلى أخذ الكلمة.

السيد الجعفري (العراق): السيد الرئيس، أشكركم جزيل الشكر على كلمة الترحيب الطيبة. وإنه لمن دواعي سروري أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح، ويشرفني، بصفتي وزير خارجية العراق أن أكون اليوم في هذا الحفل الدولي المتعدد الأطراف. والمهم الذي يعكس اهتمام حكومة جمهورية العراق بمؤتمر نزع السلاح هو أهمية الدور الذي يضطلع به ويؤكد التزامه بالمثل العليا لتعددية الأطراف لأنها تعزز صدقية المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، إذ يسعى العراق إلى أن يكون عامل استقرار في محيطه الإقليمي والدولي بعيداً عن كل ما من شأنه أن يزيد التوتر وعدم الاستقرار في العالم. وأغتنم هذه المناسبة لأؤكد لكم احترام حكومة جمهورية العراق لالتزاماتها بموجب المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار، استناداً إلى ما نصت عليه المادة ٩ (هـ) من الدستور الدائم لجمهورية العراق التي تنص على أن تحترم الحكومة العراقية وتنفذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ومنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد تكنولوجية وأنظمة للإيصال.

ويولي العراق اهتماماً خاصاً لمؤتمر نزع السلاح فهو الحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح ولديه سجل من النجاحات السابقة، إلا أن المؤتمر للأسف يمر

بمنعطف حاسم وفي فترة معقدة للغاية في ظل تزايد الأزمات الإقليمية، والتهديدات الإرهابية، وتفاقم مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، والجمود الذي يشهده ميدان نزع السلاح، وهي جميعها عوامل تعرض الاستقرار والأمن الدوليين للخطر، مما يؤدي إلى انحراف توجه الموارد بعيداً عن الغايات البناءة وتحول دون تحقيق تقدم ملموس في مجالات التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، وبناء القدرات التي يطمح الجميع للوصول إليها، إذ لم يتمكن المؤتمر منذ زهاء ١٨ عاماً من ممارسة دوره التفاوضي المناط به بشأن معاهدات نزع السلاح، مما يتطلب مضاعفة جهودنا للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن يلي شواغل جميع الدول الأعضاء وبما يتفق مع النظام الداخلي للمؤتمر وإحراز تقدم في القضايا المعروضة مُعربين عن أملنا في أن تتوصل الدول الأعضاء في المؤتمر إلى اتفاق بشأن برنامج العمل في دورة المؤتمر لعام ٢٠١٥، للمضي قدماً في تحقيق الأهداف التي نتطلع إليها في مجال نزع السلاح والعمل على استثمار الزخم والنجاحات المتحققة في البيئة الدولية، كي تنعكس هذه النجاحات على المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي، والذي سيعقد في شهر نيسان/أبريل المقبل وأن يثمر المؤتمر بالتوصل إلى تفاهم مشترك بين الدول الأعضاء كافة حول القضايا الأساسية.

وأغتنم هذه المناسبة لأشير إلى الجهود التي بذلتها الرئاسة العراقية أثناء توليها مهمة رئاسة مؤتمر نزع السلاح في دورة عام ٢٠١٣، والتي عملت على مسارين ساعية إلى إنقاذ المؤتمر من حالة الجمود الذي شهده وعودة المؤتمر إلى ممارسة عمله الموضوعي والفني وفقاً للولاية المناطة به، ووفقاً للنظام الداخلي له، وتمخضت تلك الجهود عن اعتماد المقرر الصادر في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ الذي تضمن إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المعني بتقديم برنامج عمل المؤتمر

وتهتم حكومة العراق اهتماماً كبيراً بمسألة نزع السلاح العام والشامل إدراكاً منها أن سباق التسلح لا يؤدي إلى إحلال السلم والأمن بقدر ما هو سبب رئيسي للتوتر وعدم الاستقرار، وأن تمسك حكومة العراق باتفاقيات ومعاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار يأتي إيماناً منها بأن الانضمام العالمي إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل والامتنال العالمي لأحكامها من دون تمييز و القضاء الكامل على هذه الأسلحة يُعد من الركائز الأساسية التي توفر للمجتمع الدولي ضمانات حقيقية للحد من استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها، علاوة على تحقيق الأمن والسلم الدوليين من خلال التوصل إلى حلول مشتركة وعملية عن طريق التفاوض في إطار متعدد الأطراف لإبرام الاتفاقيات الجماعية. وعليه، انضم العراق إلى جميع المعاهدات الرئيسية لنزع السلاح، وأكد التزامه الكامل بتنفيذ

جميع أحكامها، وتنفيذ متطلباتها وفي مقدمتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاتفاقيتان المتعلقتان بالأسلحة البيولوجية و الأسلحة الكيميائية، إضافة إلى عضويته في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٦٩، والبروتوكول الإضافي النموذجي لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ومعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية حظر الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والبروتوكولات الخمسة الملحقة بها، والمبادرة العالمية لقمع الإرهاب النووي. وعلاوة على ذلك، فإنه يحترم الترتيبات والإجراءات الأخرى ذات الصلة بالنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

ويشاطر العراق العديد من الدول في موقفها بوجوب إبقاء نزع السلاح النووي على رأس أولويات المؤتمر وفقاً للمركز الخاص الممنوح له في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨، إضافة إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في قرارها الصادر عام ١٩٩٦، الذي يؤكد على أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يُعد مخالفاً لأحكام القانون الدولي الخاص بالنزاعات المسلحة وعلى التزام الدول بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجوانبها كافة في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وعليه، نكرر تأكيدنا على أن يكون نزع السلاح النووي الكامل في مقدمة أولوياتنا إذ إن الطبيعة المدمرة لهذه الأسلحة تجعل القضاء عليها تماماً وبشكل نهائي ضرورة لبقاء البشرية جمعاء، وأن استمرار وجودها يشكل مصدر تهديد للأمن وللسلم الدوليين. وأغتنم هذه المناسبة للتأكيد على الحق غير القابل للتصرف للدول، وخاصة النامية منها، في مجال تطوير وإنتاج واستعمال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي من دون تمييز أو معوقات على أن تخضع نشاطاتها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومتطلبات نظام عدم الانتشار. وأغتنم هذه المناسبة لأشيد بسير المفاوضات الجارية بين جمهورية إيران الإسلامية والدول الأعضاء الخمس الدائمة بمجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا كونها الحل الأمثل حيث سبق وأن استضافت بغداد في آذار/مارس ٢٠١٢، إحدى جولات المفاوضات التي ضمت الأعضاء الخمس الدائمة في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا تأكيداً لحرص العراق على التوصل إلى نتائج إيجابية من هذه المفاوضات واتخاذ خطوات مهمة لتقريب وجهات النظر وإيجاد حلول مناسبة للنقاط الخلافية المعلقة، آملين التوصل إلى حل سلمي للموضوع.

ويسرنا أن نرحب بإعادة إحياء النقاش الدولي بشأن الآثار الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية، إذ شارك العراق بفعالية في المؤتمرات الثلاثة التي عقدت في أوسلو ونياريت وفيينا، وندعم التعهد الذي تقدمت به حكومة النمسا بهذا الشأن والذي أكد على جملة من الموضوعات المهمة التي تتعلق بمتابعة حق الأمن البشري للجميع وتعزيز حماية المدنيين ضد المخاطر الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية، وتجديد الالتزام بالتنفيذ العاجل والنام لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبين وجهة نظر حكومة العراق ومواقفها فيما يتعلق بالقضايا الأساسية المطروحة على جدول أعمال المؤتمر وبشكل خاص ما له علاقة بالقضايا الأربع ذات الصلة ببرنامج العمل. فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، لقد شهدت الساحة الدولية مؤخراً خطوات إيجابية في هذا المجال إلا أن استمرار الاحتفاظ بالجزء الأكبر من الترسانات النووية وتطوير أصناف جديدة من هذه الأسلحة ونظم إيصالها لا يزال يشكل أحد دواعي القلق. ومما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي في هذا المجال سيفاقم من خطورة استمرار هذا التسلح وسيبقى هذا الموضوع من أبرز أولويات هذا المؤتمر. وعليه، فإن العراق يشجع أي جهد يُبذل أو أية مفاوضات بين الدول الحائزة لتلك الأسلحة من أجل التوصل إلى خفض جدي للأسلحة النووية، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية مما سيساهم بشكل جدي في نزع السلاح النووي. أما بشأن ضمانات الأمن السلبية، فإنه من الضروري الاتفاق على إيجاد بند قانوني دولي ملزم قانوناً تقوم بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بإعطاء ضمانات غير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة، وتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها التقدم نحو تحقيق هذا الهدف. وعلى الرغم من أن ضمانات الأمن السلبية تعد عنصراً رئيسياً وخطوة مهمة نحو هذا الطريق وكونها مطلباً عادلاً ومشروعاً للدول غير النووية التي تخلت طوعاً عن أي خيارات نووية عسكرية بانضمامها إلى المعاهدة إلا أنها لا يمكن أن تعتبر بديلاً عن الهدف المتمثل بالنزع التام للأسلحة النووية. ومن هنا ندعو المؤتمر إلى أن يبذل من جديد جهوداً مضاعفة من أجل وضع إطار ملزم قانوناً لتوفير هذه الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

أما بالنسبة لإنتاج المواد الانشطارية، فإن مواصلة إنتاج هذه المواد يشكل خطراً على تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وعليه، فإن العراق يدعم فكرة تحقيق ولاية تفاوضية لوضع معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف وقابلة للتحقق دولياً وفعالية لخطر إنتاج المواد الانشطارية التي ترمي إلى صنع الأسلحة النووية، وغيرها من المتفجرات النووية. وفي مجال

الفضاء الخارجي، فإننا نعتبر أن هذا الفضاء هو جزء من ملك الله الذي سخره للبشرية جمعاء وينبغي استكشافه واستخدامه لأغراض سلمية فقط إذ إن عسكريته سوف تقود إلى سباق تسلح مكلف ومدمر ويجب منع وقوع هذا السباق. وعلى مؤتمر نزع السلاح أن ينظر في مسألة اعتماد بند دولي لمنع تسليح الفضاء الخارجي. وأغتتم هذه الفرصة لكي أعرب عن ترحيبنا بأي مشروع يقضي إلى منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي فمثل هذا المشروع يشكل مبادرة بناءة تساهم في مناقشات موضوعية نحو عدم عسكرة الفضاء الخارجي، وكذلك المبادرات المتعلقة ببناء الثقة فيما يتصل بالأنشطة الفضائية والرامية إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، يؤكد العراق من جديد دعمه لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كخطوة مهمة نحو القضاء على الأسلحة النووية. وندعو من خلالكم المجتمع الدولي إلى ضرورة تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط لمؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها، وطبقاً لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة المعاهدة لعام ٢٠١٠ بوصفه عنصراً أساسياً في هذا الشأن، إضافة إلى ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، إذ إن الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يتطلبان إزالة أسلحة الدمار الشامل كافة، وفي مقدمتها الأسلحة النووية تطبيقاً للهدف الذي نصت عليه الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تعتمد سنوياً بتوافق الآراء وقرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن فشل الجهود الدولية في عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الأخرى في الشرق الأوسط الذي كان مقرراً عقده في هلسنكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، يعد تنصلاً من الالتزامات التي تضمنتها الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وسيؤثر سلباً في مصداقية معاهدة عدم الانتشار وستكون له تبعات سلبية على عملية استعراض المعاهدة وعلى نظام الانتشار النووي بشكل عام. كما أن تأجيل عقد المؤتمر إلى أجل غير مسمى استناداً إلى ذرائع غير مقبولة تقع مسؤوليته على الأمم المتحدة والدول الراعية والمنظمة للمؤتمر بصفتها الدول الوديدة للمعاهدة. ويحدونا الأمل أن يتمكن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي الذي سيعقد خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥ في نيويورك من اعتماد وثيقة مرجعية ملزمة لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. إن العالم اليوم بأطرافه المتعددة وبزخمه السكاني المتنامي بأمر الحاجة إلى

التسابق في مجال محاربة الفساد ومكافحة الجريمة ومنح حقوق المرأة وحقوق الطفل وعموم الإنسان وإشاعة ثقافة الحب والثقة والسلام والطمأنينة.

وفي الختام، أغتنم هذه المناسبة للإعراب عن فائق تقديرنا لجهود الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح السيد مايكل مولر و لجهود رؤساء المؤتمر لهذا العام في مساعيهم الرامية إلى عودة مؤتمر نزع السلاح إلى فعاليته وممارسة دوره الحقيقي في معالجة المسائل ذات الصلة بنزع السلاح، وعدم الانتشار. ويمكن أن تعولوا على تأييد ومساندة العراق لكم في مشاريعكم باعتباره معدن الحضارة عبر التاريخ ولأنه خط المواجهة الساخن والأول مع الإرهاب، متمنياً لكم ولبقية الرؤساء التوفيق والنجاح في مهامكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزير الجعفري على بيانه وعلى طيب الكلام الذي وجهه إلى الرئاسة. وسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لمرافقة الوزير الجعفري إلى خارج قاعة المجلس.

عُلمت الجلسة برهة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أرحب بضيفنا السيد فرانسيسكو إيتشيفيري لارا، نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف في كولومبيا. وأشكركم، يا صاحب السعادة، لإلقاءكم كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح. ويسرني ويشرفني أن أدعوكم إلى أخذ الكلمة.

السيد إيتشيفيري لارا (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): فقال سمحوا لي أن أبدأ كلمتي، حضرة الرئيس، بالإعراب عن تقديري الكبير للجهود التي تبذلونها لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أشير إلى العمل الذي تضطلع به المكسيك، سلفكم في الرئاسة، وإلى الاستنتاجات والمراجع التي قدّمتها لمساعدتنا في تحديد ولاية المؤتمر. ونحن نعتبر أنّ جهودكم تشكّل دعوة صائبة وفائقة الأهمية للتغلب على حالة الجمود التي يعاني منها المؤتمر. وطوال فترة عضوية كولومبيا في المؤتمر والبالغة ١٧ سنة، سعينا جاهدين لضمان أن ينفذ هذا المحفل الولاية المنوطة به، وهي التفاوض بشأن معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح.

ويمكن إيجاد دليل على هذه الجهود في الوثيقة CD/1913 التي أعدت في حزيران/يونيه ٢٠١١ خلال مدة الرئاسة الكولومبية للمؤتمر، والتي قدم فيها بلدي أفكاراً عن حالة المؤتمر وشبل تعزيزه. وبوصف بلدي عضواً في المؤتمر، فلطالما تصرفنا بطريقة بناءة، وسوف نواصل القيام بذلك، مسترشدين بإيماننا بتعددية الأطراف، واحترام القانون الدولي، والالتزام بالسلام، وعزمنا الواضح على بلوغ هدفنا المتعلق بنظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي هذه السنة، قرّر الخبراء الأعضاء في مجلس العلم والأمن لنشرة علماء الذرة تحريك عقرب الساعة الرمزية، الذي يمثّل الساعة الأخيرة من حياة كوكبنا، بدقيقتين، ليقترّب أكثر من منتصف الليل، وذلك نتيجة لتراكم الترسّانات النووية وتغيّر المناخ. وهذا المستوى من التأهب، وهو من أعلى المستويات في تاريخ عقرب الساعة، يدل على أننا على بُعد ثلاث دقائق من يوم القيامة. وليس هذا بالتذكير الوحيد بالحاجة الملحة إلى التفاوض بشأن معاهدة متعددة الأطراف من أجل الحظر الكامل للأسلحة النووية. وقد استمعنا هذا الأسبوع إلى حجج سليمة ومنطقية في هذا الشأن.

وتتمنّى كولومبيا الجهود التي تبذلها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والتي تفهم دورها والمسؤولية التي تقع على عاتقها في التوعية حول الآثار الوخيمة للأسلحة النووية على الصعيد الإنساني. وقد شارك بلدي في المؤتمرات المعقودة في أوسلو وفيينا ونياريت، وأيد بقوة البيانات المشتركة بشأن هذه المسألة والتي قُدّمت في إطار اللجنة الأولى للجمعية العامة.

إنّ كولومبيا طرف في معاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. وتشجع المعاهدة على إنشاء مناطق مماثلة في مناطق أخرى من العالم، وتشكل خطوة ملموسة نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وضعت بلداناً من المنطقة على رأس أولوياتها تشجيع نزع السلاح النووي، بالإعلان بأن أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي منطقة سلام خالية من أسلحة الدمار الشامل. وكولومبيا طرف أيضاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وبوصفها كذلك، فإنها تشدد على ضرورة إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. ونشدد على أهمية إحراز تقدم كبير، في المؤتمر الاستعراضي المزمع عقده في هذا العام، باتجاه تنفيذ أحكام المعاهدة، ولا سيما تلك الواردة في المادة السادسة. وتشكّل إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل ونقلها إلى جهات فاعلة مسلحة من غير الدول مصدر قلق دائم لنا. ونحن نمتثل امتثالاً تاماً للالتزامات الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الصعيد الوطني، ونحث الدول الأخرى على أن تحذو حذونا على الصعيد الدولي.

ولذلك، من الصعب جداً بالنسبة لنا أن نرى الجمود يكتنف أعمال مؤتمر نزع السلاح، لا سيما وأننا نرغب في أن يتناول هذا المحفل قضايا من قبيل تحديد الأسلحة التقليدية، وهو أمر لا يزال مهماً نوعاً ما، من أجل منع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ولقد حدثت تطورات في هذا المجال خارج إطار المؤتمر. ومع أخذ تطلّعات بلدي الجادة إلى

إنهاء النزاع المسلح الداخلي وبناء السلام في الاعتبار، تكتسي المسائل المتعلقة بنزع الأسلحة التقليدية وبالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أهمية حاسمة. ويجدر التذكير بأن الأسلحة التقليدية تؤدي في الوقت الراهن بحياة ضحايا في بلدان مثل كولومبيا يفوقون ضحايا أسلحة الدمار الشامل عدداً.

وكولومبيا طرف، أو في طريقها إلى أن تصبح طرفاً، في الصكوك الرئيسية الرامية إلى مواصلة تعزيز نظام نزع السلاح الدولي وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

السيد الرئيس، لقد استمعت كولومبيا باهتمام إلى الاقتراحات المتصلة بضرورة اتباع مسارات متوازية في إطار التدابير المعتمدة لسد الثغرات القائمة في مجال حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها. ونحن نعرف فضائل عمليات التفاوض بشأن صكوك نزع السلاح التي عُقدت خارج إطار هذا المؤتمر، ولكننا نعلم أيضاً أوجه قصورها. وسنواصل المشاركة في الأعمال التي تمكننا من إحراز تقدم بناء وملموس باتجاه تحقيق أهدافنا المشتركة، وباتجاه إبرام اتفاقات تهدف إلى تحقيق المقاصد التي أُلهمت إنشاء الأمم المتحدة والتي تفي بمقاصدها ومبادئها. وفي الوقت نفسه، يود بلدي أن يؤكد الحاجة إلى أن تبدي جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح الإرادة السياسية اللازمة، لنتمكن من مواصلة السعي كي يحقق هذا المنتدى الغرض الذي أنشئ من أجله. ويود بلدي أيضاً إظهار أهمية هذا المنتدى بعد مرور نحو عقدين من الزمن شهد فيهما ركوداً غير مفهوم.

وفي الختام، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء في المؤتمر والمجتمع الدولي على الدعم المستمر في إطار عملية السلام الجارية في بلدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الوزير، السيد إيتشيفيري لارا، على بيانه وعلى طيب الكلام الذي وجهه إلى الرئاسة. واسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لمرافقة السيد إيتشيفيري لارا إلى خارج قاعة المجلس.

عُلفت الجلسة برهة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا قائمة كبار الشخصيات المقرر أن يخاطبوا المؤتمر اليوم. وأعطى الكلمة الآن للوفود. هل يود أي وفد أن يأخذ الكلمة؟ أرى أن سفير أوكرانيا يطلب الكلمة.

السيد كليمنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أقدم بأحر التهاني لكم، سيدي الرئيس، على

توليكم مهامكم، وأن أتمنى لكم كل النجاح في هذا المسعى. وأرجو أن تتأكدوا من دعم وفد بلدي لكم وتعاونهم معكم بالكامل من أجل تحقيق أهداف مؤتمر نزع السلاح.

وبما أنّ أوكرانيا ذكرت عدة مرات أثناء هذا الجزء الرفيع المستوى، في بيانات عدد من الوفود وفي التعليقات المتصلة بحق الرد على السؤال، أود الإشارة إلى ما يلي.

اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لأعضاء وفود ألمانيا وجورجيا ولاتفيا الذين أبدوا تضامنهم مع أوكرانيا بدعم جهودها الدبلوماسية الرامية إلى حماية سيادتها وسلامتها الإقليمية وإلى تحقيق الاستقرار في الجنوب الشرقي من بلدي.

وفي الوقت نفسه، من المؤسف أننا استمعنا أيضاً خلال هذا الأسبوع، في قاعة المجلس هذه، إلى ادعاءات لا أساس لها من الصحة ومخادعة بشأن أوكرانيا تضمنها كلام ممثل الاتحاد الروسي في إطار حق الردّ، وأنا أرفضها تماماً. غير أنني أود أن أذهب أبعد من ذلك، وأن أضع الأمور في نصابها، ليس تسييساً للمسألة، بل رداً على مزاعم عديدة مليئة بالافتراءات.

أولاً، بشأن الادعاء بعدم انتهاك الاتحاد الروسي لمذكرة بودابست، فالاتحاد الروسي، في الواقع، لم يستخدم الأسلحة النووية ضد أوكرانيا، والتي يُحظر استخدامها بموجب المادة ٥ من الوثيقة المذكورة. وفي الوقت نفسه، وفي الذكرى السنوية العشرين لتوقيع مذكرة بودابست، انتهك الاتحاد الروسي، غدرًا، جميع المواد الأخرى من هذه الوثيقة الأساسية المتصلة بهيكل الأمن الدولي برمته، والتي تنص على احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة، وعلى الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأوكرانيا، والامتناع عن ممارسة القسر الاقتصادي ضد أوكرانيا، من بين أمور أخرى. وبالتالي، أود أن أوصي بقوة بأن يقوم الممثلون الروس بتوطيد معرفتهم بهذه الوثيقة التي وقّعها بلدهم على أعلى المستويات.

ثانياً، وفي ما يتعلق بوضع القرم، أود مرة أخرى أن أذكر الوفد الروسي بأنّ أيّ خيار مشروع لم يُتخذ من قبل سكان القرم وأتّه لم يجرِ ما سُمّي بالاستفتاء الحر. بل على العكس، فقد نُقذ سيناريو غادر في الجمهورية المتمتعة بالحكم الذاتي من جانب السلطات التي نصّبت نفسها بنفسها والتي تفتقر إلى الشرعية، تحت تهديد السلاح، وعلى يد "رجال خضر" عرفهم الرئيس الروسي في ما بعد بأنهم جنود روس. وأفضى هذا السيناريو إلى قيام الاتحاد الروسي، على نحو لم يعترف به المجتمع العالمي، بضمّ شبه الجزيرة.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أسترعي الانتباه إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٦٢/٦٨ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، الذي نال دعماً ساحقاً من المجتمع الدولي، والذي دعم بوضوح سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدة وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. ويؤكد القرار أنّ ما يُسمى باستفتاء القرم، الذي جرى في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤، لا شرعية له؛ كما يدعو جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة إلى عدم الاعتراف بأي تغيير لوضع جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. وإنّ المزاعم الأخيرة التي أطلقها الاتحاد الروسي بشأن النشر المحتمل لأسلحة نووية على أراضي القرم المحتلة مؤقتاً لمي غير مسؤولة البتّ ومدقّرة. علاوة على ذلك، استولى الجانب الروسي على المرافق والمنشآت والمواد النووية المملوكة لأوكرانيا والموجودة في شبه جزيرة القرم، وهو أمر يتعارض مع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية الموقف الواضح للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو أن أحكام الاتفاق المبرم بين أوكرانيا والوكالة بشأن تطبيق ضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل سارية تماماً وأنها تنطبق على المرافق والمواد النووية في أوكرانيا، بما فيها تلك الموجودة على الأراضي المحتلة مؤقتاً لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول.

ثالثاً، وفي ما يتعلق بالادّعاء الباعث على السخرية بأن الاتحاد الروسي ليس طرفاً في النزاع في أوكرانيا، فالوضع على عكس هذا الادّعاء تماماً، سواء حاولت روسيا أم لم تحاول أن تفرض صورةً للحقيقة الساطعة عمدت إلى تزويرها. والأدلة على الغزو الروسي لإقليم أوكرانيا لا تُعدّ ولا تُحصى، وهي أدلة لم يوقّرها الجانب الأوكراني فقط، بل وفرتها أيضاً مصادر معلومات موثوقة تتضمن صوراً ساتلية واضحة جداً تحوزها منظمة حلف شمال الأطلسي، وبياناتٍ لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ودولها الأعضاء ومنظمات غير حكومية دولية مرموقة، وخصوصاً منظمة العفو الدولية.

ويواصل الاتحاد الروسي تأجيجه للحركات الانفصالية في الجزء الشرقي من بلدي، وتوفير المرتزقة والذخائر والتدريب للجماعات الإرهابية المسلحة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. علاوة على ذلك، تمّد هذه الدولة الجماعات الإرهابية في دونباس بالأسلحة الثقيلة، وقد أنشأت هيكلًا للقيادة العسكرية خاصاً بها على الأراضي التي يسيطر عليها الإرهابيون. وإذن، في ظل هذه الخلفية، نتساءل: إذا لم تكن روسيا طرفاً في النزاع، فمن سواها؟

وأخيراً وليس آخراً، ورداً على الاتهامات العارية من الصحة ضد بلدي بشأن الاستخدام المزعوم للذخائر العنقودية، أودّ أن أوّكد بشكل لا لبس فيه أن قوات عمليات مكافحة الإرهاب، خلافاً للجماعات الإرهابية المدعومة من روسيا والناشطة في جنوب شرق أوكرانيا، لم تستخدم الذخائر العنقودية قطّ، ولا تقوم باستخدامها. وفي الواقع، لم تقم القوات المسلحة الأوكرانية قطّ بقصف المناطق المأهولة بالسكان التي يمكن أن يتضرّر فيها المدنيون من جرّاء ذلك. وبغية تجنب وقوع إصابات في صفوف المدنيين، تُمنع القوات المسلحة الأوكرانية منعاً تاماً من استخدام المدفعية والصواريخ ضد المناطق السكنية، حتى وإن وُجدت جماعات مسلحة غير شرعية فيها. وفي الوقت نفسه، ووفقاً لعدد من التقارير الصادرة عن بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموجودة في أوكرانيا، فالذخائر العنقودية التي تسببت في وقوع إصابات في صفوف السكان المدنيين في جنوب شرق أوكرانيا قد أُطلقت من الأراضي التي لا يسيطر عليها الجانب الأوكراني، وقد أُطلقت بالضبط من أراضٍ يوجد فيها الإرهابيون المدعومون من قبل روسيا.

والسؤال هو، من أين حصلوا على هذه الأسلحة المميّنة والمتطورة؟ والإجابة واضحة: من المكان نفسه الذي حصلوا منه على قاذفات القذائف المضادة للطائرات من طراز Buk الروسية الصنع، والتي أسقطت إحداها طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH17 في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، ما أودى بحياة ٢٩٨ شخصاً.

وفي الختام، ندعو الاتحاد الروسي إلى وقف تلميحاته، وإلى البدء في الالتزام التزاماً صارماً بحزمة التدابير المتعلقة بتنفيذ اتفاقات مينسك، التي وافق عليها في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ على أعلى المستويات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير أوكرانيا على بيانه. فهل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة؟ أرى أن ممثل الاتحاد الروسي يود أخذ الكلمة.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قال إن الوفد الروسي أشار مراراً إلى سمتين مميزتين لمؤتمر نزع السلاح، هما: أولاً، طابعه الديمقراطي الذي يسمح لأعضاء بعض الوفود بأن تفصح في هذه القاعة عما يراودها من أفكار؛ وثانياً، تزايد وتيرة المحاولات الرامية إلى إضفاء طابع سياسي على عمل هذا المحفل يلهمنا عن الاضطلاع بمهمتنا الرئيسية المتمثلة في إيجاد حلول توفيقية لتسوية مشاكله الرئيسية. ومما يدعو للأسف هو القيام الآن بمحاولة أخرى من هذا القبيل. وإنني أجد، بالطبع، هذا الأمر مؤسفاً للغاية.

ومع كل الاحترام الواجب، لسنا من يطرح مرة أخرى موضوع أوكرانيا في هذا المحفل. ويتعين علينا أن نرد على التعليقات التي لا تمت للواقع بصلة وأن نقوم بذلك بحضور الأشخاص الذين ينبغي لهم التعامل مع مسائل شديدة الاختلاف، بالنظر إلى ما لديهم من معارف وخبرات متخصصة. وقد لا يكون الأمر مناسباً للغاية، ولكن، بما أن العديد من الاتهامات قد انحالت علينا، فلا بد لنا من أن نتناول كل اتهام بدوره. غير أن ذلك سيستغرق بعض الوقت، لذا أطلب من كل الحاضرين أن يتحلوا بالصبر.

فيما يتعلق بمذكرة بودابست، لا بد من أن تمثل أوكرانيا كان خارج القاعة عندما أدلينا ببياننا الأخير وأوضحنا فيه أن مذكرة بودابست لا تنص على التزام بالاعتراف بالانقلابات المعادية للدولة، والمناهضة للدستور ولا بعواقبها. كما أنها لا تنص على التزام بالسعي لاستعادة سيادة أوكرانيا الآن بعد أن خسرت هذا الجزء من أرضها نتيجة عمليات اجتماعية-اقتصادية وأخرى سياسية داخلية معقدة. فهو غير وارد فيها. أما فيما يتعلق بالسنوات العشرين التي تحاولون إخبارنا عنها، أي السنوات العشرين التي كان لدى أوكرانيا خلالها نظام دستوري وسلطات منتخبة شرعياً، فلم يكن هناك أي شيء من هذا القبيل. وقد احترمنا تماماً جميع مواد مذكرة بودابست.

وأعتقد أنه لا بد أنكم قد نسيت ما قاله وزير دفاعكم السابق، في آب/أغسطس من العام الماضي، بشأن استخدام روسيا للأسلحة النووية التكتيكية في منطقة مطار لوهانسك. وإذا كنتم تتساءلون عن سبب إثارتنا لهذا الأمر، فإنني أفعل ذلك كي يتسنى لجميع الحاضرين النظر في حجم الثقة التي يمكن لهم أن يولونها للبيانات الصادرة عن المسؤولين الأوكرانيين. واعدروني لقولي أن وزير الدفاع ليس الشخص الأخير. وإذا صدقنا كل ما يقوله زملاؤنا الأوكرانيون، فلا بد أننا خضنا بالفعل حرباً نووية مصغرة في منطقة دونباس.

ودعونا الآن نتكلم عن السياسة والاقتصاد. فالحوار الرفيع المستوى، الذي يجري على المستوى الوزاري، لم ينقطع. وقد نظم هذا الحوار بطريقة محترمة، حتى في الأوساط العامة، وبعيدة عن السخرية، ودون الاستناد لأسس حقيقية، وأمور أخرى. وعلاوة على ذلك، وبفضل هذا الحوار، وما نبذله من جهود مشتركة ودؤوبة، تمكنا من الاتفاق والدخول في اتفاقات مينسك التي يجب علينا احترامها.

وفي الواقع يرد الكثير في اتفاقات مينسك بشأن الاقتصاد والسياسة وما يتعين القيام به. ولن أشير إلى هذه المعلومات نقطة نقطة، بل ينبغي أن أقول أن أوكرانيا، بعد أن توقفت عن دفع المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي، وأغلقت خطوط السكك الحديدية

وخطوط النقل الأخرى، واستحدثت تصاريح مرور خاصة عبر أراضي جمهوريتي لوهانسك ودونتسك الشعبيتين، وفق ما ذكرته مؤخراً في بياني السابق، استولت عندئذٍ على الغاز وقطعت إمداده. وتحيلوا: أنهم استولوا على الغاز وأوقفوا إمداده في أواخر شباط/فبراير، حيث تقل درجات الحرارة عن الصفر! وكان لا بد عندئذ من أن يزود الجانب الروسي سكان لوهانسك ودونتسك بالغاز.

وبعد ذلك، تحدثت أيضاً عن القرم، ولكن لا بد أنكم كنتم مشتتي الانتباه أو لم تكونوا حاضري الذهن لتستمعوا إلي. وقلت بأنه من المستحيل إجبار أكثر من مليوني شخص على الذهاب إلى صناديق الاقتراع. وأود أيضاً أن أشير إلى أنه، في ذلك الوقت، كانت هناك وحدة عسكرية، تتمركز إلى جانب الوحدة العسكرية الروسية الموجودة في القرم، مماثلة لها في الحجم وتابعة للقوات الأوكرانية، تمشياً مع الاتفاقات المبرمة. والحمد لله، تمكنا من تجنب سفك الدماء رغم الاستفزازات التي واجهتها. ولم تطلق طلقة واحدة في القرم.

وفيما يتعلق بتوريد الأسلحة، أعتقد أن جميع الحاضرين في القاعة، شاهدوا أمثلة من الأسلحة السوفياتية والروسية والأوكرانية. علماً بأن هذه الأسلحة متماثلة نوعاً ما. ولهذا، عندما يتكلم أشخاص عن سواتل خاصة وعن صور مأخوذة منها، فإن الأمر ببساطة غير واقعي: فمن المستحيل التمييز بينها من الجو.

وقد حازت ميليشيات جمهوريتي لوهانسك ودونتسك الشعبيتين على الكثير بوسائل مختلفة حصلت عليها من الجيش الأوكراني، بما فيها الأسلحة المتروكة في المعارك، مثلما يحدث اليوم على أرض بلدة ديبالتسيفي السابقة، التي طالما أنكر الجانب الأوكراني وجودها لأسباب سياسية داخلية واضحة، إذ يتعذر الإقرار بأن بعض الفلاحين والعمال هناك يضربون أفراد الجيش النظامي. ففي ديبالتسيفي، استولت الميليشيات على العشرات، إن لم يكن المئات، من الأسلحة الثقيلة بمختلف أنواعها، وتعتزم إصلاحها ووضعها في الخدمة.

وفيما يتعلق باستخدام الذخائر العنقودية، فإنني لن أناقشها؛ فليست هناك أي شيء قابل للمناقشة فلدينا تقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) وقدر كبير من الأدلة الموثقة. وإن أموراً أساسية تنقصنا ألا وهي: الشجاعة أو، مثلما نقول هنا كثيراً، الإرادة السياسية للاعتراف بالأخطاء، وتجاوز المرء لوجهة نظره، وربما، المشاركة في حوار سياسي مع طرف من الأطراف الموجودة جزء من بلد شخص ما، أي مع أولئك الذين يعيشون هناك، والذين وُسموا جميعاً بالإرهابيين.

أيها الزملاء الموقرون، يمكنني أن أقول لكم إنني ولدت في مقاطعة لوهانسك لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، وعشت فيها حتى الثامنة عشرة من العمر. وقد كانت عندئذٍ بلداً كبيراً واحداً وموحداً. ولا يمكنني أن أتغاضى عما يحدث في منطقة دونباس، وبخاصة في لوهانسك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. وأرى سفير أوكرانيا يطلب الكلمة.

السيد كليمنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): قال أعتذر عن أخذ الكلمة اليوم للمرة الثانية، ولكنني أرى من الضروري أن أرد على ما قاله للتو ممثل الوفد الروسي. فمن المؤسف أن أدرك أن مناشدتي لوقف التلميحات لم تجد أذناً صاغية. ولقد سبق وأن أبديت رد فعلي تجاه الكثير منها. وإن بعضها جديد، وقد عُمم في هذه القاعة وهو يتعلق بشرعية السلطات الأوكرانية، واعتراف ممثل الوفد الروسي من ناحية بالحوار الرفيع المستوى بين قادة أوكرانيا والاتحاد الروسي، وتشكيكه في الوقت نفسه في شرعية حكومة أوكرانيا بعد الانتخابات الديمقراطية والفعالية والمنصفة تماماً - على المستويين الرئاسي والبرلماني معاً - والتي أجريتها في أوكرانيا في العام الماضي.

لذلك، سيكون من المهم للغاية ألا يزود الاتحاد الروسي أوكرانيا إلا بالغاز، وهو ما أشار إليه ممثل الوفد الروسي، وليس بالمواد الأخرى التي أشرت إليها، بما فيها الذخائر والأسلحة. فمن شأن هذا الأمر أن يساعد كثيراً في القيام على النحو الواجب باتخاذ مجموعة التدابير المتعلقة بتنفيذ اتفاقات مينسك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير أوكرانيا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قال إنك محق بالفعل. فالغاز ليس كل ما نمد به هناك. إذ نقدم أيضاً المعونة الإنسانية، وقد قدمنا بالفعل بضع مئات الآلاف من الأطنان لضمان أن ينعم الناس، بمن فيهم الأطفال والمسنون والنساء، بالقدر الكافي من التدفئة والأغذية، بما أنهم لا يتلقون شيئاً من الجانب الأوكراني، الذي لم تصل إمداداته على الإطلاق إلى هناك وربما تحتفظ بها أجهزة الأمن الأوكرانية.

وفيما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى أوكرانيا ذاتها، لقد كنت محقاً في الإشارة إلى الغاز. فإن اردنا السوء لأوكرانيا، لما كان هناك خصم بمبلغ ١٠٠ دولار في خريف العام الماضي،

ولا زودت بالكهرباء والفحم، والكثير غير ذلك. والذين يعتقدون أن الاتحاد الروسي يعمل على مبدأ "الأسوأ هو الأفضل"، فهم مخطئون للغاية. ولا يسعنا إلا أن نتمنى السلام والازدهار للبلدان الشقيقة المجاورة لنا، ولقد قمنا، منذ بداية الأزمة، بتوجيه جهودنا نحو الحفاظ على العمليات الدستورية، وهذا ما قلته كثيراً، وبعد ذلك نقيم الحوار مع أولئك الذين يعيشون في جزء من أرضها.

ولا بد لنا من أن نتذكر أنه قد انقضت فترة طويلة ما بين الانتخابات الشرعية. ولا أحد ينكر أنها انقلاب على الدستور والدولة. وسيكون من السداجة أن نفعل بذلك، حيث أن ما حدث في كييف في شهر شباط/فبراير الماضي لا يمكن تسميته بعملية ديمقراطية، أي بعملية تتيح المجال لإجراء الانتخابات والاستفتاءات واللجوء إلى آليات أخرى تمثيلاً مع المعايير الديمقراطية الدولية. وإنها كانت في مرحلتها النهائية، على وجه التحديد، مشهداً مروعاً من المواجهات الدموية المثيرة للقلق، التي تدخل الشعب على إثرها وبدأ يتخذ الخطوات التي اضطرت طرقي أوكرانيا إلى إعادة النظر في علاقتهما، لأنهما ببساطة لا يريدان العيش في ظل السلطة الجديدة في كييف. وقررنا أن يسلكا السبيل الخاص بهما. والذي حدث بعد ذلك كان مسألة أخرى. فالذي حدث كان نتيجة الأخطاء التي ارتكبت والخطوات غير الصحيحة التي سمح باتخاذها منذ البداية. فهذا هو ما حدث.

إننا نواجه الآن أزمة دولية شديدة التعقيد، أزمة تتعلق بالعديد من الأشكال والجهات الفاعلة، بما فيها مجلس الأمن وصيغة نورماندي، التي هي الإطار الذي أشار إليه ممثل أوكرانيا والذي تم فيه التوصل إلى اتفاقات مينسك. وإننا جميعاً نسعى لإيجاد الطريق المؤدي إلى السلام. ومن المهم ألا نفعل ذلك بالكلام فحسب، بل بالأفعال أيضاً. ولا أرى من المجدي مواصلة المناقشة من خلال تبادل التوبيخات والاتهامات وأعتقد أنه لا بد لنا من وضع حدٍ لذلك. والأهم من ذلك هو أن هذه هي النقطة الرئيسية بالفعل، إذ لا ينبغي للمؤتمر أن يحل محل مجلس الأمن، الذي يتناول مسائل الحرب والسلام وتسوية أكثر النزاعات الدولية تعقيداً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. وأرى أن سفير أوكرانيا يطلب الكلمة.

السيد كليمنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): قال أعذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكنني سأحاول التكلم بإيجاز شديد. إذ أود أن أوضح أمراً لتفادي ترك صورة خاطئة عما قاله الممثل الروسي من فوره.

أولاً وقبل كل شيء، إن ما حدث في أوكرانيا في شباط/فبراير الماضي يدعى ثورة الكرامة. فقد احتفل الشعب الأوكراني مؤخراً، مع المجتمع الدولي بأسره، بالذكرى السنوية الأولى لهذه الثورة.

وثانياً، فيما يتعلق بما يسمى بالمساعدة الإنسانية وقوافل المساعدة الإنسانية التي ترسل إلى أوكرانيا، من المؤسف أن ترسل هذه القوافل الإنسانية المزعومة إلى أوكرانيا انتهاكاً للقواعد والمبادئ الدولية القائمة. والاتحاد الروسي هو وحده الذي يعلم ما بداخل في هذه القوافل الإنسانية، فلا اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولا الحكومة الأوكرانية ولا الممثلين الأوكرانيين لديهم إمكانية فحص ما تحمله أرتال هذه القوافل الإنسانية التي تمتد لكilometers متعددة. ولذلك، ندعو الاتحاد الروسي إلى التعاون بشكل وثيق مع المجتمع الدولي أو الصليب الأحمر وحكومة أوكرانيا عند تقديم المساعدة إلى الشعب في المنطقة الجنوبية الشرقية من بلدي.

وفيما يتعلق بالغاز والخضص الممنوح لأوكرانيا، فإنها مفارقة كبيرة، غير أنه من المؤسف أن يكون السعر الذي ستدفعه أوكرانيا لقاء الغاز الروسي، حتى مع هذا الخضص، تفوق الأسعار التي تُدفع في أوروبا.

وأود، في الختام، أن أؤكد أن أوكرانيا ملتزمة بالسلام وبإيجاد الحلول الصائبة والسبل الصحيحة الكفيلة بضمان السلام والاستقرار في جنوب شرق بلدي. ولسنا على استعداد للمحادثات فحسب، إنما أيضاً لاتخاذ خطوات عملية ملموسة لتحقيق الاستقرار في بلدي، بما في ذلك لا مركزية السلطة، وبذل جهود كثيرة أخرى تساعد على تحسين الحالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير أوكرانيا على بيانه. وأود أن أناشد ممثلي أوكرانيا والاتحاد الروسي مراعاة الوقت والحق في الرد، وإن أمكن، مواصلة النقاش بطريقة غير رسمية. وآمل أن يلقي هذا النداء القبول لدى الممثلين. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قال سأعلق على حادثة واحدة فقط ألا وهي: القوافل الإنسانية الروسية. أولاً، إننا ننبه الجانب الأوكراني دائماً عندما ترسل أية قافلة. وهذه النقطة الأولى. وثانياً، إن حرس الحدود الأوكرانية وموظفي الجمارك موجودون في نقاط التفتيش ويمكن لهم تفتيش الشاحنات وإنهم مخولون في القيام بذلك، ولكنهم لا يمارسون دائماً هذا الحق ويديرون أحياناً ظهورهم في تحد من جانبهم. وإذا رغبت في تفتيش القوافل، فافعلوا ذلك، ولكن يبدو أنكم لا ترغبون بذلك. وأضاف قائلاً لماذا أخبركم بهذا

الأمر؟ لأنني أستطيع الحديث لساعات مع ممثل أوكرانيا ويمكننا أن نحلل بعناية كل رواية يمكن أن تبين أن الحالة مختلفة قليلاً. ولكنني في الواقع أتفق معكم تماماً سيدي الرئيس: فقد آن الأوان لوضع حد لهذا النقاش، الذي يؤدي إلى طريق مسدود، خاصةً أن مناقشاتنا مع السيد كليمنكو لن تجدي نفعاً في تسوية الوضع في منطقة دونباس، حيث يتخذ القرار الآن، وفي هذه اللحظة بالذات، بشأن كل ما يجري على أرض الواقع، وحيث يتعين سحب الأسلحة الثقيلة لمسافات محددة بموجب اتفاقات مينسك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه.

الزملاء الموقرون، اسمحوا لي أن أختتم أعمالنا لهذا اليوم. وسوف تعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الاثنين، ٩ آذار/مارس، في الساعة ١٥/٣٠، وسنستمع فيها إلى البيان الذي سيدلي به وزير خارجية فنلندا. وفي أعقاب الجزء الرفيع المستوى الذي سيعقد مساء يوم الاثنين، سنستأنف الجلسة العامة العادية، التي ستخصص للمناقشة بشأن مسألة منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.